

ملخص الدراسة

تجري الانتخابات اليوم في غالبية الأنظمة حول العالم، الديمقراطية منها والسلطوية، وفي العقدين الأخيرين، تزايد إقبال الحركات الإسلامية على المشاركة في هذه الانتخابات، وخاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا نبالغ إذا قلنا بأن المعارضة الحقيقية في مشرق العرب ومغربها اختزلت في المعارضة الإسلامية، كونها الوحيدة التي تمتلك مشروعاً ينافس مشروع النظام، فكان حافزاً لنا دراستها، ودراسة الامكانيات المتاحة لديها للتغيير، وخاصة في ظل الانتخابات التي تجري ضمن قواعد يرسمها النظام البتريمونيالي الجديد.

فبينما يرى العديد من الباحثين والمراقبين السياسيين بأن بعض مظاهر اللبرلة الاقتصادية والسياسية... التي يضخها النظام في جسم الحياة السياسية مؤشراً جيداً على تحقيق تقدم باتجاه التحول الديمقراطي، انطلاقاً من نظرية التحول الديمقراطي، إلا أن هذه الدراسة ترى بأن هذا التفسير غير دقيق لفهم سلوك النظام المغربي، وترى بأن هذه اللبرلة ما هي إلا ادخال لبعض المظاهر الحداثوية على ادوات النظام التقليدية، ليتجنب الضغوط الداخلية والخارجية، ويستفيد من عباءة الديمقراطية، مع احتفاظه بكافة خيوط اللعب، التي تمكنه من السيطرة على كافة اطراف العمل السياسي، ومع استعداده التام للعودة الى الادوات التقليدية عند الضرورة. فما هي إمكانيات المعارضة السياسية الإسلامية المغربية في المساهمة في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي، من خلال انخراطها في النظام والعمل السياسي، عن طريق الاشتراك بالمسلسل الانتخابي، وتحولها إلى معارضة من الداخل، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وصولها إلى تمثيل سياسي حقيقي؟

هذا البحث سيحاول الاجابة على هذا السؤال من خلال محاولة فهم الية اشتغال النظام البتريمونيالي الجديد في المغرب، والادوات التي يستخدمها للاستمرار في الحكم، لفهم

الاطار الذي يعمل من خلاله حزب العدالة والتنمية الاسلامي، والمساحة المتاحة له ليسهم في تطور عملية التحول الديمقراطي، او الاسهام في تراجعها، من خلال مشاركته في الانتخابات.

وخلصت إلى أن النظام البتريمونيالي الجديد بالمغرب استفاد من الانتخابات في تعزيز سلطات الملك التحكيمية بين الفرقاء المتنافسين، ولعب دور الوسيط، كما اتاحت له مرونة عالية في ادارة اللعبة السياسية بنجاح، فالتنافس يتم في مستويات ادنى منه، اما هو فيعمل على ادارة المنافسة السياسية، سواء عن طريق القوانين الناظمة او غيرها.

كذلك فقد استغل النظام المشاركة السياسية لحزب العدالة والتنمية من ناحية تعزيز الشرعية التي يرتكز اليها، وتغليفها بطابع حدثوي، ومن ناحية اخرى، فقد عزز استراتيجية التعددية السياسية التي ما انفك يدعو لها، ويعمل على تشجيعها، وكان وراء ذلك اهداف تتمثل في تجزئة الاحزاب المعارضة واضعافها، ليسهل السيطرة عليها ولعب دور المحكم بينها _ سياسة فرق تسد.

وأيضاً فإن تحول العدالة والتنمية الى معارضة من الداخل ساهم في تجزئة الحركة الاسلامية المغربية، واستخدامها كاداة، لتدافع عن سياسات الحكومة في مواجهة الحركات الاسلامية الاخرى، وخاصة الراديكالية منها، ومثال ذلك دفاع الامين العام السابق سعد الدين العثماني عن مدونة الاسرة، التي لا تتفق في بعضها مع المرجعية الاسلامية للحزب. والباحث يستطيع ان يستنتج بأن الحزب منذ دخوله في اللعبة الانتخابية يتجنب مجابهة القصر، ويسعى الى المحافظة على بقاءه بالدرجة الاولى، وهو رغم نجاحه في الانتخابات ما زال تحت سيطرة الملك.

من هنا، فالنظام المغربي هو نظام بتريمونيالي جديد، يجمع بين قواعد الحكم التقليدية والحداثوية، وهو لا يسير وفق ايدولوجية ثابتة وواضحة، ويلعب على الانشقاقات الحزبية، حيث يمتاز بالطابع الشخصي للسلطة، والمرونة العالية في اجزائه وفي تعامله مع الازمات، وبذلك فان عملية التحول الديمقراطي تبدو غير قابلة للتحقيق في ظل هذا النوع من الانظمة.